

دراسة نقدية حول دور المستشرقين في رفض قضية الإعراب في اللغة العربية

احمد الباشا زانوس*

تاريخ الوصول: ٩٧/٢/٢٠

وحيد ميرزائي**

تاريخ القبول: ٩٧/٦/١٠

الملخص

يعتبر الإعراب من أوضح خصائص اللغة العربية وأقدمها. إحتلت هذه القضية حيزاً كبيراً من الدراسات اللغوية والنحوية حتى يومنا هذا. حيث إنّ هذه الظاهرة لم تغب عن دراسات الباحثين الغربيين المعروفين بالمستشرقين، بل اهتموا بها وتناولوا دارسة جذورها مما أدى إلى ظهور آراء متباينة حول هذه المسألة. ففريق منهم قاموا بإنكارها قائلين بأنّ الإعراب لم يكن في العربية، بل من صنع النحاة. وفريق آخر إترف بأصالتها ووجودها في هذه اللغة. فعلى هذا الأساس، فقد وقفنا في هذا البحث على آراء المستشرقين الذين يذهبون بإنكار الإعراب فكان لهم التأثير البالغ في آراء اللغويين العرب وأحكامهم. ثمّ أردفنا على إثره الدلائل التي أوردها المستشرقون المقتصدون واللغويون العرب المحدثون في توطيد آرائهم وإحكامها. ومع كل الجهود التي وقفت حول إنكار هذه القضية، إلا أنّها باءت بالفشل. والدراسات الجذرية التي قام بها الباحثون أبطلت آراء المنكرين واثبتت وجود ظاهرة الإعراب في اللغة العربية بأنّها ذات كيان إعرابي منذ نشأته. وقد إعتدنا في هذا المقال على المنهج الوصفي - التحليلي.

الكلمات الدليلية: الإعراب، المستشرقون، اللغويون، النحاة.

المقدمة

إزدادات العلاقات بين البلدان المختلفة مع نزول القرآن الكريم على النبي (ص). فدخل الناس في الإسلام أفواجا. وأدى نزول القرآن باللغة العربية إلى أن ينظروا إليها من منظور التقديس والروحانية. وأثارت هذه النظرة، الغيرة على القرآن الكريم وصونه من التحريف على ألسنة الأعاجم، وكانت سبباً في وضع قواعد النحو العربي. وروى أن *أبا الأسود الدؤلي* أول من وضع النحو. «فروى عن المبرد أنه قال: لما وضع *أبو الأسود الدؤلي* النحو، قال: إبعوا لي رجلاً، وليكن لِقْنًا، فطلب الرجل، فلم يوجد إلا في عبد القيس، فقال *أبو الأسود*: إذا رأيتني لفظت الحرف، فضممت شفتي، فاجعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممت شفتي بغنة، فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرت شفتي، فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا كسرت شفتي بغنة، فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد فتحت شفتي، فاجعل على الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتي بغنة، فاجعل نقطتين. حتى جاء *الخليل بن أحمد*، فوضع الشكل الذي يكتب به حتى الآن» (الداني، ١٩٩٧م: ٦-٧) وهذا لا يدل، أي ما صنعه الدؤلي، على أنه لم تكن العربية ذات إعراب ولا على أنه من نسجه، لأن حقيقة العربية إن لم تكن هكذا لما صدقت هذه الحركات عليها. ولقد أجمع جمهور النحاة واللغويين على أن اللغة العربية لغة معربة وكان النحاة يروون أن الإعراب وجد يوم نشأت العربية. ومن الأقوال التي تدل على هذا، قول *الخليل بن أحمد*، فقد سئل عن العلة: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال إن العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلت أنا بما عندي» (الزجاجي، ١٩٨٢م: ٦٦).

يستدل من كلام *الخليل* أن هذه الظاهرة جزء من بنية اللغة العربية وليس شيئاً طارئاً عليها. وحتى الآراء التي جرت على لسان قطرب و**ابن مضاء القرطبي** بشأن الإعراب لا ينكر وجوده من اللغة العربية، و**ابن مضاء** لا يشك في وجود الحركات الثلاث ولا ينكر أن المرفوع مرفوع بضمه أو غيرها ولكن ينكر أن يكون هذا الرفع بأثر أي عامل من العوامل. واضح أن الخلاف عند القدماء بشأن الحركات لم يكن قط في اثبات أو نفي وجودها ولكن في حالات إعرابها. مهما يكن من أمر، فمنذ نشأة النحو حتى الآن شغلت الظاهرة الإعرابية حيزاً كبيراً من البحوث اللسانية والنحوية. إلى أن جاء القرنان الأخيران وأصبحت هذه

القضية من قبل الباحثين من أهم القضايا اللغوية التي اهتموا بدراستها في كتاباتهم ومقالاتهم. ومن جانب آخر، ومع إزدياد بحوث العلماء الغربيين عن اللغات الشرقية على وجه عام، واللغة العربية على وجه خاص، أدت إلى دراسة فقه اللغة العربية واللغات السامية، التي تعتبر اللغة العربية فرعاً من فروعها. هذه الدراسات حول اللغة السامية ومقارنتها مع اللغة العربية إنقسمت الباحثين الغربيين المستشرقين حيالها إلى فريقين متباينين. ودفعهم إلى آراء متباينة بينهم والتشكك بأصالة الإعراب في هذه اللغات. ففريق منهم يرى أن الإعراب مجازر للعربية بمعنى أنه يمتد معها حتى جذورها الأولى وأنها كانت معربة في عصورها كافة (منهم نولدكه ويوهان فك وبروكلمان) وفريق آخر يرى أن العربية لم تكن معربة يوماً من الأيام، بل الحركات الثلاث من صنع النحاة (منهم فولرز وكاله وكوهين). إلى جانب هذه الآراء المتباينة والمتضادة، لم يغفل اللغويون والنحاة العرب عن آراء المستشرقين، بل قاموا بدراسة هذه الظاهرة بشكل جيد وإقامة البراهين والحجج المتقنة في إثباتها، ولكن الأمر لا يختم هنا، بل آراء المستشرقين المنكرين للإعراب وأفكارهم بالطبع لا يخلو من تأثير على اللغويين العرب. نحن في هذا البحث نعالج إحدى الظواهر النحوية واللغوية الهامة وموقف المستشرقين من الحركات الإعرابية وتأثيرهم على اللغويين والنحويين العرب المعاصرين.

أسئلة البحث

- ١- هل لآراء المستشرقين الذين يذهبون إلى إنكار الإعراب، أساس علمي أم لا؟
- ٢- ما هي كيفية تعاطي اللغويين العرب مع آراء المستشرقين؟ وهل كان تأثيرهم هذا إيجابياً أم سلبياً؟

خلفية البحث

قضية الإعراب ودور المستشرقين وتباين آرائهم في هذا المجال من المباحث الهامة التي شغلت بال كثير من اللغويين والنحويين ودرسوا في كتاباتهم عنها. إذا نصح الكتب في مجال فقه اللغة نرى أن هذه القضية قد وردت في أكثرها، إلا أننا يمكن أن نشير إلى أهم الدراسات التي تناولت هذه القضية من وجهة نظر المستشرقين، من خلال كتاب

«فصول في فقه اللغة» لرمضان عبد التواب وكتابي «فقه اللغة العربية وخصائصها» و«فصول في فقه اللغة العربية» لإميل بديع يعقوب وكتاب «فقه اللغة مناهله ومسائله» لمحمد أسعد النادى، وكتاب «اللغة الباسلة» لفتحى جمعه، وكتاب «الظواهر اللغوية فى التراث النحوى» لعلى ابوالمكارم، وكتاب «فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياها» لمحمد بن ابراهيم الحمد.

وأيضاً يمكن أن نشير إلى مقالات حول هذه المسألة، الأولى تحت عنوان «الإعراب ظاهرة جمالية» للدكتور عبد الحميد ابراهيم التى صدرت فى مجلة مجمع اللغة العربية الجزء السابع والخمسين، صفر ١٤٠٦، صص ١٥٩-١٦٨. حيث تناول المؤلف جمالية الإعراب وأنكر دور الإعراب فى وظيفتها الدلالية واقتصر دورها فى تنعيم الجمل، والثانية بعنوان «موقف القدماء والمحدثين من الحركات الإعرابية ودلالاتها» لسلام على حسين المهدي/وى الذى درس فيها دور الحركات الإعرابية فى معنى الكلمة حسب مكانتها فى الجملة وما نتطرق إليه فى هذا البحث دراسة آراء المستشرقين مع أدلة لسانية حول قضية إثبات الإعراب.

الإعراب فى اللغة والمصطلح

الإعراب فى اللغة مصدر «أعرب» ومعنى أعرب أبان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، أى أبان عنها. وأعرب بمراده: أفصح به، وأعرب الاسم الاعجمى: نطق به على منهج العرب. وأعرب فى البيع: أعطى العربون (المعجم الوسيط، مادة "ع ر ب": ٥٩١) أما فى الاصطلاح فقد أعطى الإعراب تعريفات عدة منها: «الإبانة عن المعانى بالألفاظ» (ابن جنى، لا تا: ٣٤) و«الحركات المبنية عن معانى اللغة» (الزجاجى، ١٩٨٢م: ٨١) و«أثر يجلبه العامل» (مصطفى، ١٩٩٢م: ٢٢) و«تغير العلامة التى فى آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل» (عباس، لا تا: ٧٤).

هذه التعاريف التى أوردناها رغم إنفراد كل واحد منها فى تعريف الإعراب إلا أنها تتناول موضوعاً واحداً، هو أن للإعراب قيمة دلالية تشير إلى معانٍ مختلفة. وأجمع جمهور النحاة واللغويين على أن اللغة العربية لغة معربة. وحتى اليوم، ومنذ نشأة علم النحو يُعدُّ الإعراب من المباحث الهامة التى لم تغفل عن أنظار النحاة واللغويين العرب،

الذين بذلوا جهودهم في كتابة كتبهم ومقالاتهم حول هذه الظاهرة اللغوية ايضاحاً لها وبياناً للمتعلمين.

أهمية الإعراب وآراء النقاد واللغويين

إذا أمعنا النظر بدراسة النحاة نرى أنّ اهتمامهم لمسألة الإعراب وأهميته يكون من أهم الموضوعات التي شغلت كتاباتهم كما يقول الزجاجي عن أهميته: «فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب: أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنتبى عن هذه المعاني، فقالوا: "ضرب زيد عمراً"، فدلوا برفع "زيد" على أن الفعل له، وبنصب "عمرو" على أن الفعل واقع به. وقالوا: "ضرب زيد"، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع "زيد" على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: "هذه غلام زيد"، فدلوا بخفض "زيد" على إضافة الغلام إليه» (الزجاجي، ١٩٨٢م: ٦٩؛ السيوطي، ١٩٨٤م: ٧٨) ويؤكد ابن فارس، أيضاً، كلام الزجاجي قائلاً: «فأما الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب، أو "ضرب عمر زيد" غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: "ما أحسن زيداً" أو "ما أحسن زيد" أو "ما أحسن زيد"، أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني» (ابن فارس، ١٩٩٧م: ٣٥).

ورغم إجماع النحاة واللغويين بوجود هذه القضية وأهميتها، غير أننا نجد مشكلة عند بعض العلماء المتقدمين في قضية الإعراب ونظرهم حيالها:

أول هؤلاء العلماء هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي جاء على لسانه، قوله «إنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به» (سيبويه، لا تا: ٣١) يعتقد بأنها نسبت إليه وليست من كلامه. وجاء بعده محمد بن المستنير تلميذ سيبويه الملقب بقطرب (المتوفى في سنة ٢٠٦ق) الذي أيّد قول الفراهيدي كما نقل ذلك عنه الزجاجي. إذ يقول: «وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه

السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون - أيضاً - لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبظوون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين، ولم يجعلوا بين ساكنين في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في إجتماع الساكنين يبظوون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان» (الزجاجي، ١٩٨٢م: ٧٠؛ السيوطي، ١٩٨٤م: ٧٩).

يستنتج من كلام قطرب أن وجود الحركات الثلاث تكون للسرعة في الكلام والتخلص من إلتقاء الساكنين عند إتصال الكلام وليست لها قيمة دلالية. والجدير بالذكر، أن الخلاف بين القدماء حول قضية الحركات لم يكن قط في اثبات وجودها أو نفيها، ولكن في حالات إعرابها. ولم ينكر قطرب وجود الحركات الثلاث الضمة والكسرة والفتحة، بل يرى أن هذه الحركات ليست لهم ذات أثر ولا دلالة على معاني. وهو يخبط خبط عشواء في رأيه هذا وانتبه إلى جانب القضية وغفل عن جانب أخرى.

وقد رأى الباحثون المحدثون «أن قطرباً قد صدر في رأيه هذا عن ضغينة، فهو مولى اشتغل بعلم العربية، وكان مع معرفته بالعربية، وهي مقياس مهم جداً في تسنم الوظائف، فقيراً معدماً وذا ضرر ظاهر، وكان في حال سيئة، وأمر مختل، ومعيشة ضيقة، وكثرة عيال، ما ألجأه إلى التمحل والإحتيال، ولم تُتَح له فرصة الصعود الاجتماعي بسبب أصله الوضع، وبسبب انصرافه الدائم أو شبه الدائم وراء الرغيف، ليصلح أمر عياله، ويتمحل ويحتال، فنقم ضمنا على العرب الذين قال بعض معاصريه منهم فيه: «وراءه حال يخفيها عنا، ويطويها منا» (النادي، ٢٠٠٨م: ٣٣٥) ولكن يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن قطرباً أول من ذهب هذا المذهب ولم يتابعه عليه غيره من اللغويين أو النحويين. وهو لم يذكر قول الفراهيدي الذي مسبقاً أن الحركات الثلاث زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به.

وجاء بعد قطرب، ابن مضاء القرطبي الأندلسي وقد آلف كتاباً سماه «الرد على النحاة» وهو في كتابه هذا حريصاً على إنكار العوامل اللفظية وردّها. ابن مضاء ظاهري المذهب والظاهريون يوقفون عند ظاهر النص ويرفضون القياس. هذه العوامل دفعته إلى أن ينكر دور العوامل النحوية في تشكيل الإعراب في أواخر الكلمات وإفادة المعاني. وقال عن

الحركات الإعرابية: «إن هذه الأصوات هي من فعل الله تعالى، وإنما نسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الإختيارية» (ابن مضاء، ٢٠٠٧م: ١٢).

ابن مضاء يعتبر الحركات الثلاث جزءاً من بنية الكلمة ولا ينكر وجود هذه الحركات في اللغة العربية، بل يستدل من كلامه: «إن الحركات الإعرابية مسألة توقيفية كما أن اللغة نفسها مسألة توقيفية، فهي ليست من صنع الإنسان وإن كانت تجرى على لسانه. وهذا يعنى عندما خلق الله - عزّ شأنه - اللغة جعل الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، بما لا يصح أن يقال: إنّ الرفع أو النصب كانا بسبب عامل من العوامل اللفظية أو المعنوية» (إستتيه، ٢٠١٣م: ٣٧). ولما كانت حركات الإعراب توقيفية في رأيه بالطبع أنه يرفض التقدير والتأويل.

مهما يكن من أمر، فإنّ قطرياً فتح باباً واسعاً لمن أراد التحامل على العربية. وإن لم يكن يقصد ذلك. ومذهبه صار منسياً وغاب عن الدرس النحوي رأيه، إلى أن كثرت العلاقات مع الغرب بعد مضي ألف سنة، وأدى التعرف وإقامة العلاقات بين العرب والغرب إلى الازدهار العلمى وإزدياد الدراسات والأبحاث الغربية حول الشرق عامة والعرب خاصة، وشملت كل المجالات في الآداب، والتقاليد، والاخلاق، والدين واللغة. وأدت الدراسات التي قام بها علماء الغرب في اللغة العربية إلى اهتمام اللغويين والنحاة العرب بدراسة لغتهم وأدبهم بشكل عميق. وأيضاً من إحدى القضايا اللسانية التي أثارت الخلاف والصراعات بين المستشرقين من جانب وبين اللغويين والنحاة من جانب آخر، هي قضية الإعراب في اللغة العربية. وقد ذهبوا مذاهب شتى في شأن الإعراب ونشأته، واختلفوا حول إصالته أهو عميق الجذور فيها أم أنه طارى عليها؟ وتتعرض اللغة العربية للنقد من جانب عدد من الباحثين الغربيين، الذين لم يخلو تأثيرهم على اللغويين العرب.

المستشرقون وقضية الإعراب

إحتلت ظاهرة الإستشراق مكانة هامة في العالم العربي والإسلامى. واهتم العالم الغربى بدراسة الشرق عموماً والعالم العربى على وجه الخصوص. الإستشراق يعنى معرفة الشرق، وبتعبير موجز: «دراسة يقوم بها الغربيون لتراث الشرق وبخاصة كل ما يتعلق بتاريخه، ولغاته، وآدابه، وفنونه، وعلومه، وتقاليده وعاداته» (الصغير، ١٩٩٩م: ١١). تناول

المستشرقون إلى جانب القضايا الدينية والإسلامية، دراسات الادبية واللغوية. والتعرف على أمة وثقافتها تتطلب العلم بلغتها. لأن اللغة هوية الشعب وحضارته و«لو أضاعت أمة لسانها، لفقدت طبعاً تاريخ وجودها وتراث حضارتها. لأنّ لسان الامة هو جزء من عقليتها ومستودع أفكارها، وقلّما تعرضت أمة إلى مثل ما تعرضت إليه اللغة العربية، التي عدّها كبار الأعلام من أقوى عوامل التجانس والوحدة والتي جعلت الناطقين بها كتلة بشرية متماسكة وقوة مترابطة، لها قواعدها واصولها، وأصبحت رابطة وحدت رغبات أفرادها وبلورت مطامح أبنائها، وزرعت اول بذرة قومية» (معاليقي، ١٩٩٧م: ٤٣) والدراسات المستشرقين اللسانية حول اللغة العربية واصولها وقواعدها عموماً وقضية الإعراب خصوصاً، أدّى إلى آراء متباينة في أصالة هذه القضية وشككوا فيها أهى موجودة في اللغة السامية الأم أم أنه من صنع النحاة وليس لها وجود في العربية؟

على أساس هذه الدراسات التي قام بها المستشرقون في شأن الإعراب نحن نرى قسمين منهم: قسم ينكر وجود الإعراب وقسم آخر يثبت إصالته في هذه اللغة. ذى بدء نقوم بأراء المستشرقين المنكرين ودعاويهم حول هذه القضية ثم نردّ على آرائهم بأنّ الإعراب كشكله اليومي لم يكن في اللغة العربية الأم ولكن أدلة وقرائن موثقة تخبر بوجوده في اللغة السامية الأم، التي ورثته اللغة العربية منها.

المستشرقون المنكرون للإعراب

بإمكاننا أن نذكر المستشرقين الذين يروّون أنّ الإعراب ظاهرة مزيفة في اللغة العربية وليس لها اساس، بل هي من صنع النحاة:

١. كارل فولرز (Karl Vollers)

هو مستشرق نمساوي وخليفة شبيتا على المكتبة الخديوية بمصر (١٨٨٦) واستاذ اللغات الشرقية بجامعة فيينا (١٨٩٦) (العقيقي، ١٩٦٥م: ٤٣٣). وهو من المستشرقين الذين شكّوا في اللغة العربية الفصحى وخاصة في أهم خصائصها وهو الإعراب. وذلك في كتابه «اللغة العربية الشعبية واللغة الادبية في الجزيرة العربية القديمة». وهو من أشد الحاقدين على العربية. وخلاصة رأيه يتمثل فيما يلي:

أ- يرى أنّ فكرة النحو كانت مصنوعة وأنه ليس موجوداً في العربية الجاهلية وإنما صيغت بعد ذلك.

ب- يرى أنّ النص الاصلى القرآنى قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية السائدة في الحجاز.

ج- يرى أنه لا يوجد في اللهجات السائدة ما يسمى بالإعراب.

د- ينكر على الاطلاق أن تكون هذه اللغة حيّة في مكة على عهد النبي.

هـ- يشكّ في أن يكون الذين من بينهم الشعراء كانوا يتكلمون هذه اللغة (الحمد، ٢٠٠٥م: ٤١٥-٤١٦؛ عبدالنواب، ١٩٩٩م: ٣٣٧). هذه آراء فولرز حول قضية الإعراب وهو لم يكن منفرداً فيها بل ذهب مذهبه مستشرق آخر وهو كاله الذى نأتى هنا بأرائه.

٢. بول كاله (Kahle Ernst Paul)

مستشرق ألماني اختص بتحقيق النص العبرى للكتاب المقدس. تخرج باللغات الشرقية من جامعات ماربورج وهاله وبرلين. فأسّس بالقاهرة مدرسة (العقيقى، ١٩٦٥م: ٧٨٩) وعقد في كتابه «الذخائر القاهرية» فصلاً عنوانه «نص القرآن العربى» يقول فيه: «جمع نص القرآن، بعد وفاة النبي، بمدة وجيزة في عام ٦٣٢م، وأخذ شكله النهائى في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٦٤٤-٦٥٥)، وهناك قامت مشكلة كيف يقرأ هذا النص ويرتل؟ فقد ولد محمد(ص) وانحدر - كمعظم مواطنيه - من القبيلة العربية (قريش). وكانت اللغة العربية التى يتكلمها، هى لغة المواطن المثقف فى مكة. والنص القرآنى الخالى من الضبط بالشكل يعكس بوضوح اللغة العربية، التى كانت تتكلم فى مكة (عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٧٨-٣٧٩).

ويردّ محمد أسعد النادى على كاله وضالته حول الإعراب: «ويظن هذا المستشرق - بسطحية ثقافية اللغوية العربية - أنه عشر على ضالته المنشودة لإثبات أن القرآن الكريم لم يكن معرباً أول الامر، وأنّ الإعراب طرأ عليه فى مرحلة لاحقة، عندما عشر فى إحدى المخطوطات على قول منسوب إلى أبى بكر: «إنّ إعراب القرآن لأحبّ إلى من حفظ بعض حروفه»، وقول منسوب إلى الصحابى عبد الله بن مسعود: «جوّدوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنّه عربى، والله يحب أن يعرب» (المصدر نفسه: ٣٣٧). ثم كاله يستنتج

أنّ «الإلحاح على طلب قراءة القرآن بالإعراب لا يبدو معقولاً إلّا إذا كان يقرأ فى الواقع بدون إعراب، وأريد له أن يقرأ بالإعراب الذى عُدد فى وقت متأخر من مظاهر الصحة اللغوية» (النادى، ٢٠٠٨م: ٣٣٧؛ عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٨٠).

ويقول رمضان عبد التواب إن كاله مخطئ فى استنتاج ذلك: «لأنّ الإعراب بمعناه الاصطلاحي، لم يكن معروفاً فى أيام أبى بكر وابن مسعود. ومعنى كلمة: "إعراب القرآن" فى هذه الأحاديث- إن لم يكن مزيفة- هو الوضوح والبيان فى قراءة القرآن الكريم» (عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٨٠).

٣. مارسل كوهين (Cohen.M)

هو مستشرق فرنسى وعالم لغوى من أساتذة مدرسة اللغات الشرقية ومدرسة الدراسات العليا فى باريس (العقيقى، ١٩٦٥م: ٢٩٦) وله كتاب عنوانه «لغات العالم». هذا الرجل لما درس العربية وجد أنّ الشعر العربى لا يمكن أن يقوم إلا على قواعد إعرابية، فخرج من ذلك بنتيجة يقول فيها: «إن قواعد الشعر تقوم على الإعراب ولا بد من ذلك. أما النثر فمن الصعوبة بمكان القواعد فيه» (الحمد، ٢٠٠٥م: ٤١٦). «وهو لا ينكر وجود الإعراب فى اللغة الأدبية، لغة الشعر والخطابة والنثر، فى الجاهلية والإسلام، غير أنّه استبعد مراعاة قواعد الإعراب فى لهجات الحديث، مستدلاً على هذا الرأى بأدلة كثيرة أهمها اثنان: الأولى: تجرد جميع اللهجات العامية الحديثة المتفرعة من العربية، والتى تستخدم الآن فى الحجاز، ونجد، واليمن، والعراق، والشام، وبلاد المغرب العربى من آثار الإعراب وقوانينه. والثانى: تشعب قواعد الإعراب، ودقّتها، وصعوبة تطبيقها، وما تتطلبه من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقة بعضها ببعض، الأمر الذى لا يعقل معه أن تكون مراعاة فى لهجات الحديث، لأن هذه اللهجات تميل إلى السهولة، وتسلك أقرب الطرق إلى التعبير» (النادى، ٢٠٠٨م: ٣٣٧-٣٣٨).

ويردّ الدكتور صبحى الصالح على دليلى كوهين، ويقول: «ولم تبد لنا هاتان الملاحظتان فاسدتين إلا لأن الوقائع والوثائق تكذبهما قديما وحديثا. فليست دقة الإعراب بمانعة أحداً من التخاطب بلغة معربة، فهذه اللاتينية فى العصور القديمة، والألمانية فى العصر الحاضر، يشتمل كل منهما على قواعد وإعراب، ربما لا يقل فى دقته وتنوعه عن

قواعد العربية الفصحى، ومع ذلك لا تزال الألمانية لغة تخاطب بين الألمان، وظلت اللاتينية مدة طويلة لغة تخاطب بين الرومان. ويروى أحد الرحالة الإنكليز (في القرن التاسع عشر الميلادي) أنه سمع الحركات الإعرابية تلتزم في وسط الجزيرة على ألسنة الناس في المدن. ولم تتجرد اللهجات العربية الحديثة كلها من آثار الإعراب، فما تبرح هذه الآثار ظاهرة في أقوال البداءة في مواطن متفرقة من العالم العربي، كأنها تجميد لبقايا يستحيل عليها العدم التام، والإضمحلال المطلق، أو كأن طبيعة هذه اللغة تأبى عليها أن تفقد ظاهرة الإعراب إلى الأبد» (الصالح، ٢٠٠٩م: ١٢٥).

لا يمكن القول بأن هولاء المستشرقين كانوا غافلين عن رأى قطرب، بل تلقفوا آراءه وحذوا حذوه في أن الحركات الثلاث لا وظيفة لها إلا التخلص من التقاء الساكنين ووصل الكلام. وجعلوا رأى قطرب أساساً في دراساتهم ومطالعاتهم للغة العربية واصولها. وعمدوا إلى انكار الإعراب وتركوا جانب البحث العلمى. مع هذا كله لم يكن المستشرقون على منهج واحد في دراساتهم وبحوثهم عن اللغة العربية، بل كان منهم الموضوعيون، الذين احتكموا إلى علمهم، فلم يقفوا في ما وقع فيه أولئك من الافتراء على القرآن الكريم واللغة العربية. وفندوا أقوالهم ودافعوا عن أصالة الإعراب بشكل علمى وموثق.

المستشرقون المنصفون للإعراب

من أبرز هولاء المستشرقين الذين قاموا بدراسة اللغة العربية بدون أى التوجهات العنصرية والدينية فهم:

١. تيودور نولدكه (Theodor Noldeke)

يُعدُّ شيخ المستشرقين الألمان غير مدافع. وقد أتاح له إتقانه التام لثلاث من اللغات السامية (العربية، والسريانية، والعبرية) (بدوى، ١٩٩٣م: ٥٩٥) وفيه جانب من الانصاف. يقول الدكتور عبد التواب بعد أن ساق رأى فولرز وكاله: «وإذا كان هذان المستشرقان: فولرز وكاله، يريان هذا الرأى الغريب فى العربية الفصحى والإعراب، فإن كثيراً من المستشرقين قد دافعوا عن أصالة الإعراب فى العربية، مثل نولدكه الذى يرى فى مقالة له بعنوان «ملاحظات على لغة العرب القدامى»: «من الخطأ الشنيع، الاعتقاد بأن اللغة الحية

في عهد/النبي محمد(ص)، لم يكن فيها إعراب؛ فإن العلماء في عصر هارون/الرشيد، قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو. ولكن ظاهرة الوقف الشائعة كثيراً في الحديث اليومي، قد عودت الأذن على سماع الصيغ الخالية من الإعراب، فاستطاع أحد الشعراء استخدامها، عند إتصال الكلام كذلك، وعلى الأخص في صيغة المضارع، التي لا تتلاءم كثيراً مع وزن الشعر»(عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٨١؛ النادي، ٢٠٠٨م: ٣٣٩). كما يرى نولدكه في الفصل الذي كتبه عن «لغة القرآن» في كتابه: «مقالات جديدة في علم اللغات السامية» أنه «لو كان النبي أو أحد معاصريه من المؤمنين، قد نطق بالقرآن دون الإعراب، لكان من غير الممكن أن تضع الروايات الخاصة بذلك، دون أن يبقى لنا آثار منها» و«أخيراً يرى نولدكه كذلك، أن «لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة، لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة»(عبد التواب، ١٩٩٩م: ٣٨١؛ النادي، ٢٠٠٨م: ٣٣٩).

٢. يوهان فك (Fuck. J)

هو ابن بلد نولدكه وأستاذ العربية في جامعتي ليبزيغ وهاله. يدافع عن أصالة الإعراب ويعتبر الإعراب من سمة اللغوية العربية في كتابه «العربية»: «لقد احتفظت العربية الفصحى، في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية- باستثناء البابلية القديمة- قبل عصر نموها وإزدهارها الأدبي. وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في لغة التخاطب الحي. فأشعار عرب البادية- قبل الاسلام وفي عصوره الأولى- ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان. كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين العرب كانوا- حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل- يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدلّ على أن التصرف الإعرابي كان في أوج إزدهاره آنذاك. بل لا يزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب(فك، ١٩٨٠م: ١٥)

٣. برجشتراسر (Gotthelf Bergstrasser)

هو مستشرق ألماني، برز في نحو العبرية واللغات السامية بعامة، وعنى بدراسة اللهجات العربية، وبقراءات القرآن(بدوي، ١٩٩٣م: ٨٥) ويؤكد- آراء المستشرقين- نولدكه وفك-

ويقول: «والإعراب سامى الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه الحبشية، ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً» (برجشتراسر، ١٩٩٤م: ١١٦).

٤. بروكلمان (Brockelmann)

بذل هذا المستشرق الألماني جهوداً وافراً في دراسة اللغات السامية وكتب حولها مقالات وكتابات ضخمة. ولعبت دراسته المقارن في كتابه «فقه اللغات السامية» بين السامية والعربية، دوراً بارزاً في التطور المباحث اللسانية العربية. وهو يثبت الحركات الثلاث في السامية الأولى بقوله: «بينما لا يمكن أن يعزى بكل تأكيد، إلى اللغة السامية الأولى، تلك الفروق التي توجد في "الجمع"، بين حالة الرفع وحالتى النصب والجر، والتي لا تظهر إلا في العبرى القديمة والبابلية القديمة، فإنه من الراجح أن هذه اللغة، كانت تملك في المفرد، حالات إعرابية راقية نوعاً ما. وأنه ليظن أن السامية الأولى، كانت تفرق بين حالة الرفع، بوصفها حالة تحديد للمسند إليه، وربما المسند أيضاً، بالنهاية (u)، وحالة الجر بوصفها حالة تحديد للإسم، بالنهاية (i)، وأخيراً حالة النصب بوصفها حالة تحديد للفعل، بالنهاية (a) وإلى جنب ذلك يأتى - دون علاقة بهذا التصريف - حالة الظرفية، بالنهاية (u)، تلك الحالة، التي ربما لا تكون مقصورة، في السامية الأولى، على المفرد، ولكنها انتقلت كذلك إلى الجمع والمثنى (بروكلمان، ١٩٧٧م: ١٠٠).

هذه الأبحاث الجذرية عن اللغة السامية واللغة العربية، من جانب العلماء المنصفين - المستشرقين - دحضت آراء المستشرقين المنكرين الذين لم يستطيعوا أن يدللوا على صحة واحدة من دعاويهم. ولم يرد المنكرون للإعراب دراسة النصوص والنقوش والألواح الطينية التي كشفت في جزيرة العرب على أيدي الأثريين التي تمكن الباحثون من قرائتها وفهم فحواها. والتعرف على أية لغة من لغات العالم تتطلب دراسة تاريخها وأقدم نصوصها التي تكشف عن أرضها. تعدّ الباحثون لغة هذه الألواح، الأكديّة التي أقدم لغة سامية دونت، فقد كتب أقدم نصوصها حوالى سنة ٢٥٠٠ ق.م. واحتفظت اللغة الأكادية بعدد من الخصائص المغرقة في القدم منها ظاهرة الإعراب على نحو ما نعرف في إعراب الأسماء في اللغة العربية، فهناك نهاية إعرابية للرفع وأخرى للنصب وثالثة الجر (فهى حجازى، لا تا: ١٧٠).

ويذكر الدكتور فهمى خشيم في كتابه «الأكدية العربية» عدة خصائص مشتركة بين الأكادية والعربية التي تدل على وجود الإعراب بينهما:

١- فى العربية إشارات صائتة للدلالة على الرفع الفاعل والمبتدا ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وكذلك الامر فى الأكادية فقد كان لها إعرابها الذى يوضح حالة الاسم سواء كان مذكراً أو مونثاً، مفرداً أو جمعاً... الخ.

٢- عرفت الأكادية فى مراحلها الأولى حالة التثنية بزيادة الف ونون أو ياء ونون (حسب حالة الإعراب) إلى مفرد- كالعربية- ثم تلاشت هذه الحالة إلا فى ما كان زوجياً، مثل «العينين»، «القدمين»، «اليدين»، «الرجلين»، «الاذنين» وهو ما حدث فى الدارجات العربية، إذ تلاشت التثنية فى غير لغة الكتابة.

٣- فى حالة جمع المذكر عرفت الأكادية جمع المذكر السالم كما عرفت جمع التكسير. وهى فى هذا تتفق والعربية.

٤- وكما أن فى العربية أسماء معربة وأسماء مبنية، فإن فى الأكادية أسماء يلحقها الإعراب وأخرى مبنية يقدر إعرابها تقديراً (فهمى خشيم، ٢٠٠٥م: ١٢-١٣).

وتغيّر الحركات فى أواخر الكلمات موجود فى كثير من اللغات السامية وخاصة اللغة الأكادية التى من إحدى فروعها. وللسامية الأم- كما قلنا- نظاماً إعرابياً احتفظت به الساميات على درجات متفاوتة: ففى حين احتفظت العربية بهذا النظام على صورته التى نفترض أنها من الأصل السامى الأم، لم يبق منه فى الآرامية والعبرية سوى آثار لا يلحظها إلا الدارس، وذلك لكثرة ما اعترى أصلها من تغير (بعلبكي، ١٩٩٩م: ٥٠-٤٩). «كتب نصوص الألواح الطينية باللغة الأكدية، التى تشمل اللغتين البابلية والاشورية، تدل على وجود الإعراب فيهما كاملاً. وهذا قانون حمورابى (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة، يوجد فيه الإعراب، كما هو فى اللغة العربية الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، تماماً كما فى العربية. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل، إن المثنى، والجمع، المذكر، يماثلان فى الإعراب المثنى والجمع فى العربية» (السامرائى، لا تا: ٢٠) التى نرى الإعراب بشكل واضح فى اللغة الأكدية، التى استخرجت من الألواح الطينية بعد فتح رموزها:

إعراب الاسم في اللغة الأكادية نحو كلمة "كلب"

الحالات الإعرابية	الأكادية القديمة	الأكادية الجديدة
الرفع	Kalbum	Kalbu
النصب	Kalbam	Kalba
الجر	Kalbm	Kalb

كما لاحظنا الاسم الأكادي يظهر في النقوش المختلفة على ثلاثة أشكال، تتحدد بوظيفة الاسم في الجملة، ويطابق أحد هذه الأشكال حالة الرفع في العربية ويطابق الشكل الثاني حالة النصب في العربية، والشكل الثالث حالة الجر. فقد عرفت الأكادية إعراب الاسم على نحو ما عرفته العربية، أي بالرفع والنصب والجر، أما الميم التي تنتهي بها الصيغ المذكورة في الأكادية القديمة "انظر الجدول" فتقابل نون التنوين في العربية، أي أن التيميم في الأكادية يقابل التنوين في العربية (فهيمى حجازى، ١٩٧١م: ١٥٥).

فيما سبق رأينا أن فولرز وكاله وكوهين يرون بخلو جميع اللهجات الحالية من الإعراب ودقة قواعد الإعراب وتشعبها لا تتكافأ مع كون العرب أميين، وعلى أساس هذه العلة ينكرون نظام الإعراب من اللغة العربية الفصحى. وليس هذا صحيحاً «لأن بعض اللهجات العربية الحاضرة مازالت تحتفظ ببعض مظاهر الإعراب وخاصة الإعراب بالحروف. وأن التطور اللغوى هو الذى اسقط الإعراب، فخلو اللهجات الحالية منه لا ينفى بالضرورة وجوده قديماً» (يعقوب، ٢٠١٤م: ١٢٩). وذلك يشبه ما حدث فى بلاد أوروبا إذ تطورت اللغة اللاتينية فى الوطن اللاتينى وما يليه من البلاد التى كانت لغة الثقافة فيها هى اللاتينية، ونشأت من ذلك اللغة الإيطالية والفرنسية والإسبانية وتباعدت الصلة بين اللاتينية وبين سلالاتها تباعداً مختلفاً يقل فى بعضها ويزيد فى بعضها تبعاً لما داخلها من آثار الاقوام الذين مزجوا لغاتهم الاجنبية باللغة اللاتينية الاصلية. وقد حدث مثل هذا التطور إلى حد كبير فى اللغة اليونانية اليوم ليست هى اليونانية القديمة وإن كان المصدر لا يزال واحداً. غير أن البعد بين العربية الفصحى وبين العربية العامية لم يكن مثل ذلك البعد الذى نشير إليه بين لاتينية أمس وإيطالية اليوم (فهيمى حجازى، ١٩٩٧م: ٨). ومن العوامل التى دفعت أيضاً عدة من الغربيين اللغويين بإنكار الإعراب عن اللغة العربية جهلهم

بلغاتهم ودراسة جذورها. ومن جانب آخر اكثرهم من الألمانين «واللغة الألمانية تحتوى على الإعراب، التى فيها تغيير أوأخر الاسماء بحسب موقعها... بأكثر مما فى العربية، ففيها الرفع والنصب والجر، وعلامة أخرى للجر بالإضافة... ومنها ما يحتوى على ظواهر لا تقل فى تفاصيلها عن قواعد الإعراب، وذلك مثل نهايات الافعال فى الفرنسية ومع ذلك لم يفكر ابناء تلك اللغات فى التخلص من تلك الضواهر، لأنها من طلب اللغة»(مبروك سعيد، ١٩٨٥م: ٩٠-٩١) ودقة قواعد الإعراب ونظامه الدقيق وتشعبه ليست دليلاً علمياً بانكاره من اللغة «لأن اللغة ليست درساً يحفظ ولا قصيدة تستظهر، فيبذل المرء فى حفظها بمقدار سعة ذاكرته ونشاطها، ولا هى أحكام نحوية يغالب المرء نفسه على حفظها، فإذا تناول العهد عليها دون استرجاع صارت هباء منثوراً. للغة هى الكفاية والاداء معاً. ووجود هذين المكونين معاً هو الذى يجعل ابن اللغة لا يحس بمشكلة، مادام يأخذ الإعراب ويمارسه باعتباره جزءاً من النظام اللغوى لا باعتباره قواعد تستظهر»(استيتية، ٢٠١٣م: ٥٨).

وإنكار الإعراب من اللغة العربية ينفى بشكل واضح النصوص القديمة والشعر الجاهلى. يقول د. على ابوالمكارم: «الشعر الجاهلى أقدم النصوص اللغوية التى بين أيدينا تتجلى فيه علامات الإعراب مطردة كاملة السلطات، وقصائده تدل دلالة واضحة على خضوع كامل لقواعد التصرف الإعرابى، بحيث إذا اضطربت الحركة فيها اضطربت هذه القصائد فنياً، وتخلخت- فى الوقت نفسه- تراكيبتها وتناقضت معانيها وكذلك الامر فى مقطوعات هذا الشعر إذ تقوم الحركة الإعرابية فيها بدور اساسى فى البناء الموسيقى وفى تحديد المعنى الوظيفى جميعاً»(ابوالمكارم، ٢٠٠٧م: ٣٩).

يتبين لنا أن القول بإنكار الإعراب واضح البطلان وآراء المنكرين لا تخلو من الأهداف والدوافع العدوانية والاستعمارية. علاوة على هذا إنكار الإعراب لا محالة سيؤدى إلى إنكار القرآن والرسالة النبوية أيضاً ويهدم الثقافة وحضارة الشعب ويفندها. يقول/حمد فارس الشدياق: «إن هولاء الاساتيد(المستشرقين) لم ياخذوا العلم عن شيوخه، وإنما تطفلوا عليه تطفلاً، وتوثبوا فيه توثباً، ومن تخرج فيه بشيء فإنما تخرج على القسس، ثم أدخل رأسه فى أضغاث احلام، أو أدخل أضغاث أحلام فى رأسه، وتوهم أنه يعرف شيئاً وهو يجهله، وكل منهم إذا درس فى احدى لغات الشرق أو ترجم شيئاً منها تراه يخبط فيها

خبط عشواء، فما اشتبه عليه منها رفعه من عنده بما شاء، وما كان بين الشبهة واليقين حدس فيه وخمّن فرجح منه المرجوح، وفضل المفضول» (السباعي، لا تا: ١٦-١٧).

تأثيرات قطرب والمستشرقين المنكرين على اللغويين والنحويين العرب المعاصرين

دون شك أنّ الإنتاجات التي نشرها المستشرقون خاصة في مجال اللغة سواء كانت علمية أم غير علمية، أصبحت موضع دراسة الباحثين العرب. وليس بإمكاننا أن ننفي أثر الدراسات التي قام بها المستشرقون على افكار الباحثين العرب وعقولهم، حتى البحوث والآراء الغريبة التي صدرت من جانب المستشرقين - فولرز وكاله وكوهين - المنكرين للإعراب، أدّت إلى أن ينسجوا على منوالهم.

يرد *صبحي الصالح* متعجبا على هؤلاء الباحثين ويقول: «ولسنا نعجب لكوهين وأضرابه إذا ذهبوا إلى الآراء الفاسدة مستدلين بما وهى من الأدلة والبراهين وإنما نعجب أشد العجب لبعض الباحثين العرب المعاصرين حين يهجمون على النحاة بحق وبغير حق، ويغلون في اتهاماتهم بوضع تلك القواعد الدقيقة وفرضها على الفصحاء من العرب، والفحول من الشعراء وحتى رجال القراءات» (الصالح، ٢٠٠٩م: ١٢٥-١٢٦) فأما الباحثون الذين تلقفوا آراء المستشرقين المنكرين فهم:

١. إبراهيم أنيس

يُعدّ إبراهيم أنيس أول من ذهب من اللغويين العرب الحديثين مذهب قطرب كما يقول د. إبراهيم السامرائي. ولكن تأثيراته من آراء المستشرقين بارز جداً وهو يتكرر رأي فولرز فيما يكتب، بالذات في الفصل الذي عقده بعنوان «قصة الإعراب» فيقول: «ما أروعها قصة! لقد استحدثت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حكيت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سمو فيما بعد النحاة» (أنيس، ١٩٧٨م: ١٩٨). يرى إبراهيم أنيس أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول ولا معنى، وإنما هي حركات للتخلص

من التقاء الساكنين عند وصل الكلام، وهذا هو نفس كلام قطرب. وأيضا هو ينفى كالمستشرقين المنكرين، وجود الإعراب من اللهجات العربية. وفي قضية الإعراب بالحروف فإنه يرجعه إلى اختلاف اللهجات ويعتبر الإعراب بالحروف من نسج النحاة. على أى حال، أنيس نسي أن بعض اللهجات العربية الحاضرة، مازالت تحتفظ ببعض مظاهر الإعراب وخاصة الإعراب بالحروف. يمكننا القول بأن إبراهيم أنيس لم يدرس النصوص ورموز الألواح التي كشفت على أيدي الأثريين بشكل جذري في دراساته اللغوية في اللغة السامية الأم. وهذا مما دفعه إلى إنكار ظاهرة الإعراب.

٢. قاسم أمين

هو من أحد الأعلام في العصر المعاصر، الذي كانت له افكار جديدة. شن حملة على الإعراب و«اتخذ من عدم وجود الإعراب في بعض اللغات الأوروبية وفي التركية حجة يدعم بها رأيه- الإعراب في رأيه مصدر لكل ما يقع من لحن في القراءة العربية- والحل في رأيه «هو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأى عامل من العوامل، بهذه الطريقة وهي طريقة جميع اللغات الفرنكية واللغة التركية أيضا، يمكن حذف قواعد النواصب والجوازم والحال والاشتغال... الخ بدون أن يترتب عليه إخلال باللغة إذ تبقى مفرداتها كما هي» (مبروك سعيد، ١٩٨٥م: ٩٠). لا يمكننا إنكار تأثير الغربيين على قاسم أمين. وهذا مما دفعه إلى دعوته إلى التحرر والتقدم والتخلص من قيود الماضي كما أدت به هذه الزيادة إلى شن الحملة على الإعراب أيضا، حيث يعتبره من إحدى العوامل في تخلف المجتمع العربي. فلم يتنبه أن إنكار الإعراب يوقع القارئ العربي في اللبس عند القراءة.

٣. أنيس فريجة، فؤاد حنا ترزى، داود عبده

أنيس فريجة في كتابه «تبسيط قواعد اللغة العربية» وفؤاد حنا ترزى في «في اصول اللغة والنحو» وداود عبده في «أبحاث في اللغة العربية» تأثروا من آراء قطرب النحوية واللغوية (يعقوب، ٢٠٠١م: ٢١٩).

إن هؤلاء الباحثين ينكرون قيمة الدلالية للإعراب في كتاباتهم ويأتون بدلائل كثيرة لصدق دعاويهم ويجيبون أن مرجع المعنى أمران: «أولهما ما يحيط بالكلام من ظروف

وملابسات، تقوم على معرفة الصلة بين المتكلم والسامع، ومعرفة السياق والظروف التي مهّدت للكلام. وثانيهما نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل معنى من المعاني اللغوية» (يعقوب، ٢٠١١م: ٢٢٠-٢٢١؛ يعقوب ٢٠١٤م: ١٣٥).

إضافة على الدلائل التي قمنا بها آنفاً في قيمة الدلالية للإعراب وأنّ اللغة العربية ينتفي كيانها دون الإعراب، يجيب يعقوب على دعاوى هؤلاء المنكرين: «أنّ العودة إلى ملابسات القول وظروفه ومعرفة الصلة بين القائل والسامع لإدراك الفعل من الاسم، والتعجب من الاستفهام، فيها تعسف كثير. فالبيت الواحد من الشعر القديم سيضطرك بغية تفسيره إلى العودة إلى أكثر من كتاب لمعرفة الظروف والملابسات التي أحاطت بقول الشاعر؛ أما الإعراب فيعطينا من هذا كله. وأنّ القول بأنّ الذي يحدد المعاني هو نظام الجملة والموضع الخاص، فيه كثير من المبالغة، إذ ليس في اللغة العربية «حجرات» تسكن في كل منها حالة من حالات النحو، يكون للفاعل موضع، وللفاعل موضع آخر، وللمفعول موضع ثالث» (يعقوب، ٢٠١١م: ٢٢٣-٢٢٤).

نتيجة البحث

أما النتائج التي توصلنا إليها فهي:

يعد قضية الإعراب من القضايا الهامة في اللغة العربية، التي تدور رحى النحو حولها. برز أول خلاف حول هذه القضية من قبل قطرب الذي نفى قيمة الدلالية لهذه الحركات الثلاث وأن هذه العلامات لم تكن إلا لوصول الكلام. ولكن غاب عن الدرس النحوي رأيه. وفي هذين القرنين الأخيرين، فإن دراسة اللغة العربية من جانب المستشرقين، الذين دفعتهم الاستعمارية والعنصرية أن يدرسوا آراء قطرب ويؤيدوها، وينكروا الدراسات العظيمة والغنية التي كتبت عن اللغة العربية خاصة في النحو طوال تلك الفترة من جهود اللغويين العرب أمثال سيبويه وغيره. ولكن الأمر لا ينتهي هنا، بل ظهرت تأثيراتهم على اللغويين العرب المحدثين أيضاً. مع كل الجهود التي وقفت حول إنكار هذه القضية، إلا أنها باءت بالفشل. والدراسات الجذرية التي قام بها الباحثون أبطلت آراء المنكرين وأثبتت وجود ظاهرة الإعراب في اللغة العربية بأنها ذات كيان إعرابي منذ نشأته.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبن جنى، أبو الفتح. لا تا، الخصائص، المجلد الاول، تحقيق محمد على النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

إبن يعيش، يعيش بن على. لا تا، شرح المفصل للزمخشري، بيروت: عالم الكتب.
أبوالكارم، على. ٢٠٠٧م، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

أحمد بن فارس، ابى الحسن. ١٩٩٧م، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها، تعليق أحمد حسن بسج، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

أسعد النادى، محمد. ٢٠٠٨م، فقه اللغة مناهله ومسائله، بيروت: المكتبة العصرية.

أنيس، ابراهيم. ١٩٦٥م، فى اللهجات العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أنيس، ابراهيم. ١٩٧٨م، من أسرار اللغة، ط ٦، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

بدوى، عبدالرحمن. ١٩٩٣م، موسوعة المستشرقين، ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين.

بديع يعقوب، إميل. ٢٠٠١م، فصول فى الفقه اللغة العربية، ط ١، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.

بديع يعقوب، إميل. ٢٠١٤م، فقه اللغة العربية وخصائصها، ط ١، بيروت: المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمى.

برجستراسر. ١٩٩٤م، التطور النحوى للغة العربية، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجى.

بروكلمان، كارل. ١٩٧٧م، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض: لا نا.

حسن، عباس. لا تا، النحو الوافى، المجلد الاول، ط ٣، مصر: دار المعارف.

الحمد، محمد بن ابراهيم. ٢٠٠٥م، فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياها، ط ١، الرياض: دار ابن خزيمة.

الدانى، أبو عمرو عثمان بن سعيد. ١٩٩٧م، المحكم فى نطق المصاحف، تحقيق عزة حسن، ط ١، بيروت: دار الفكر.

الزجاجى، أبوالقاسم. ١٩٨٢م، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٤، لا مك: لا نا.

الزجاجى، أبوالقاسم. ١٩٨٧م، الجمل فى النحو، تحقيق على توفيق الحمد، ط ٢، لا مك: لا نا.

الزيات، أحمد ومصطفى، ابراهيم. ١٣٨٦ش، المعجم الوسيط، ط ٦، طهران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

السمرائى، فاضل صالح. لا تا، معانى النحو، الجزء الاول، القاهرة: شركة العاتك لصناعة الإعراب.

- السباعي، مصطفى. لا تا، الاستشراق والمستشرقون، لا مك: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- سيبويه، ابو البشر. لا تا، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، المجلد الثاني، ط ٢، بيروت: عالم الكتب.
- السيوطي، جلال الدين. ١٩٨٤م، الأشباه والنظائر، المجلد الأول، ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- شريف استيتية، سمير. ٢٠١٣م، الإعراب في العربية صوتياً ودلالياً بين القديم والحديث، الاردن: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية- الحولية الرابعة والثلاثون.
- الصالح، صبحي. ٢٠٠٩م، دراسات في فقه اللغة، ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين.
- الصغير، محمد حسن علي. ١٩٩٩م، المستشرقون والدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، بيروت: دار المورخ العربي.
- عبد التواب، رمضان. ١٩٩٩م، فصول في فقه اللغة، ط ٦، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العقيقي، نجيب. المستشرقون، ١٩٦٥م، ط ٣، مصر: دار المعارف.
- علي، فهمي خشيم. ٢٠٠٥م، الأكاديمية العربية، ط ١، القاهرة: مركز الحضارة العربية.
- فك، يوهان. ١٩٨٠م، العربية، ترجمة وتعليق رمضان عبد التواب. مصر: مكتبة الخانجي.
- فهمي حجازي، محمود. ١٩٧١م، علم اللغة العربية، المجلد الاول، بيروت: لا نا.
- فهمي حجازي، محمود. ١٩٩٧م، دراسات لغوية وأدبية، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- فهمي حجازي، محمود. لا تا، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة: دار قباء.
- القرطبي، ابوالعباس أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء. ٢٠٠٧م، الرد على النحاة، تحقيق محمد حسن اسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مبروك سعيد، عبد الوارث. ١٩٨٥م، في اصلاح النحو العربي، الطبعة الأولى، الكويت: دار القلم.
- مصطفى، ابراهيم. ١٩٩٢م، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة: لا نا.
- معاليقي، منذر. ١٩٩٧م، الإستشراق في الميزان، الطبعة الأولى، بيروت: المكتب الاسلامي.
- منير بعلبكي، رمزي. ١٩٩٩م، فقه العربية المقارن، بيروت: دار العلم للملايين.